

## توضيح وتعقيب رداً على ميشيل كيلو

آراء  
قاسم الخطيب  
الصورة



سوريون يتظاهرون في بلدة وادي خالد على حدود بلادهم (30 ديسمبر/2011/أ.ف.ب)

± الخط =

لم أكن أودّ الرد على الأستاذ ميشيل كيلو الذي أكنّ له كل الود والاحترام، لتاريخه الوطني المشرف، ودوره الذي لا ينكره إلا جاحد أو حاقد، لولا أنه تعرض لي بالاسم، وبوصف غير لائق، لا يجوز أن يصدر عن شخص مثله، يعرف الحقائق جيداً، ومطلع عليها بدقة، لكنه يوظفها، أينما اتجه هو، وأينما حط رحاله.

1- أنا لست "رجل الجربا" في القاهرة، بل ممثل الائتلاف، وإن كنت أنتمى لكتلة داخل الائتلاف (الكتلة الديمقراطية)، كان الأستاذ ميشيل نفسه عضواً فيها، والأستاذ الجربا أيضاً، وهذا لا ينتقص مني أو من دوري، أو يمس سمعتي وتاريخي الوطني المشرف الذي يعرفه الأستاذ ميشيل، نفسه، جيداً.

2- إن كان الأستاذ ميشيل قد نسي، فإني أذكره، لعل الذكرى تنفع، كيف كان مدفوعاً بقوة ورغبة جامحة، لنكون معه في مؤتمر الديمقراطيين، بصفتي عضواً في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (اللجنة التنفيذية)، الذي أمثله في الائتلاف، إيماناً منه بما نمثله في الواقع، وهو ما كان منا عن قناعة بضرورة تشكيل قطب ديمقراطي جامع، يؤسس لبلورة رؤية وتوجه يصبان في خانة سورية المستقبل، ديمقراطية - مدنية، على الرغم من ملاحظتنا الكثيرة التي أوردتها الإخوة الذين

حاوروا الأستاذ ميشيل قبيل المؤتمر ، ولعل كلمة الأخ الشهيد محمد فليطاني (أبو عدنان) التي تليت بالنيابة عنه في المؤتمر كانت دفعاً قوياً له، وللاستاذ ميشيل شخصياً، وكانت مصدر اعتزاز القائمين على المؤتمر والحضور كافة، وهو ما يتنافى مع منطق أنني رجل فلان أو علان.

3- يعزو المقال حيثيات ما جرى، وهو يستقرئه ويستنتجه، أن مردّه موقع استحقاق الرئاسة المقبل بعد شهر ونيف، ليعود "الأسدي الصغير" (يقصد أحمد الجربا) إلى موقعه، ومستنداً، في ذلك، إلى ما ينقله عني، زاعماً أنه في لحظة غضب، وهو مجاف للحقيقة تماماً، فما قلته يفضح نيات الراغبين، مبكراً، بهذا الموقع، الذين تحكّمهم حسابات الأصوات والريح والخسارة، وهي بعيدة، كل البعد، عن مصالح الثورة والتوافق الوطني، وهو الذي يتهم إخوة مسيرة كفاح ونضال له بأنهم أصحاب عقل "تخريبي غير وطني" مجرد الخلاف معه في الرأي والتوجه، نتيجة "تبدّل طاول موازين القوى" التي عمل دائماً على التنقل بينها....

4- إن كانت الكتلة الديمقراطية في الائتلاف ورجال الجربا الذين يصفهم بـ"الأقلية" هم على هذه الصورة والذين يريدون تخريب الائتلاف "والبقاء دون مجلس عسكري أعلى وممثلين للجيش الحر، ومن دون حكومة ودون ائتلاف" فما هو تفسيره لمواقف الآخرين من كتلة إعلان دمشق وبعض ممثلي مجالس المحافظات والأخوة الأكراد وبعض الشخصيات المستقلة و...و... وعلى رأس هؤلاء نواب الرئيس الذين هم ليسوا من الكتلة الديمقراطية في الأساس، وهؤلاء وصل عددهم لخمسين، أي ما يقارب نصف أعضاء الائتلاف، وكانوا ضد ما أراده الأستاذ ميشيل وحلفاؤه الجدد...!!!

5- بعيداً عن توصيف ما حصل داخل الجلسة الأخيرة، لماذا تراجع الأستاذ ميشيل وكتلته عن "قراراتهم" بشأن الحكومة بعدما صوتوا على منحها الثقة؟ ولماذا سقطت المرأة والكردي والدرزي والمسيحي من حكومتهم...!!! وأين قوله من صيغة التوافقات بنقاطها الست التي توصلنا إليها قبل الجلسة العامة الأخيرة، فليذهبوا "وينفعوها بالماء ويشربوها"، وتتصل منها بعد ذلك، ثم يبدي بعض المقربين منه ليونة، عادوا في الأيام الأخيرة لبيتسكوا بمواقفهم على قاعدة "أنا أو الطوفان!!"

6- رغم عرضه "وفضحه" لعديد من الأسماء لكنه لم يقل لنا من الذي هدد بهدم سقف الفندق على رؤوس الجميع إن كان ذلك حقيقة وواقعاً، ولماذا كتب ما كتبه ونشره على الملأ، رغم رغبتنا بعدم التصعيد و"نشر غسيلنا" على العامة، وهو ما التزمنا به بدءاً من إلغاء المؤتمر الصحافي الذي كان مقرراً للسيد رئيس الائتلاف ونوابه، والعودة سريعاً لصيغة التفاهم والتوافق والشراكة عبر تنادي الحكماء إلى عودة الحوار وإيجاد المخارج والحلول التي تجنب الجميع الأسوأ...

7- نقاط كثيرة وردت تحتاج إلى التفصيل والشرح والرد ولكني لا أريد الخوض فيها أكثر حفاظاً على ما تبقى من هيبة واحترام لنا أمام سيل الدماء وقوافل الشهداء التي تتطلب أفعالاً لا أقوالاً، أساسها احترام الآخرين... واحترام عقول القراء والجمهور. التحديات أكبر من الصغائر والتفاهات التي نُجرّ إليها ونصر على الترفع عنها، فقط، تتطلب منا الانسجام مع أنفسنا، وتماسك خطابنا، ووحدة موقفنا..

أعتذر من القارئ والمتابع عن هذه الاستفاضة، وإشغاله في قضايا "صراعنا" الذي يراه البعض مصالح ومواقع ومكتسبات ونراه مصلحة وطنية عليا، على مبدأ الشراكة والوحدة، وبدلالات المشروع الوطني الديمقراطي، أولاً وأخيراً!

آراء

محمود الريماوي

الصورة



وزراء الحكومة الألمانية الجديدة برئاسة شولتس بعد أول اجتماع في برلين (Getty/8/12/2021)

± الخط =

اقترن خروج المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، من المسرح السياسي لبلادها بمشاعر امتزج فيها ما هو سياسي بما هو عاطفي. وحصيلة ذلك تبدت في القلق لما بعد هذه السيدة التي وصفها بعضهم، محققين، بأنها أيقونة سياسية. بيد أن من المهم الالتفات إلى أن الألمان أقل عاطفية من غيرهم، ولا يختزلون المكانة السياسية بشخص، ودليل ذلك أنه، على الرغم من شعبيتها، فإن حزبها الديمقراطي المسيحي قد أفضلته أصوات الناخبين الألمان في سبتمبر / أيلول الماضي، وإن لم تُخرجه من الحياة السياسية والعامة. والأنظار، منذ الأربعاء الماضي 8 ديسمبر / كانون الأول الجاري، بدأت تتجه، وسوف تظلّ تتركز في السنوات اللاحقة على المستشار الجديد، أولاف شولتس، ممثّل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. مع تساؤل يثار في مثل هذه المناسبة عما إذا كان الصاعد الجديد سوف ينوء بالإرث الإيجابي للمستشارة المتقاعدة. والإجابة التقديرية بالإيجاب، بما يتعلق بفترة قصيرة قد تمتد أشهر فقط لا سنوات، ذلك أن شولتس ليس جديدا على الحياة السياسية في أكبر دولة أوروبية، فقد عمل وزيراً للمالية مع ميركل منذ العام 2018، ثم غدا نائبا لها على الرغم من التباعد الحزبي بينهما. وبهذا، فإن قربه الوظيفي من ميركل يجعله يبدو في الأذهان، وفي ذاكرة الميديا، امتداداً لها بصورة من الصور. وبينما بدت ميركل أكثر تقدماً من حزبها الديمقراطي المسيحي بمعايير الانفتاح، فإن المستشار شولتس يأتي مترافقا مع حزبين نالا حظوة لدى الناخبين، حزب الليبراليين (الديمقراطي الحر) وحزب الخضر. وقد شكّل هذا الائتلاف الحكومي ما بات يعرف بانئتلاف إشارة المرور، وذلك نظرا إلى ألوان الأحزاب الثلاثة: (الأحمر) الاشتراكيون الديمقراطيون الذين يناصرون المجتمع العادل، و(الأصفر) الديمقراطيون الأحرار الذين يدافعون عن التجارة والصناعة، وحزب الخضر الذي يدافع عن البيئة وحقوق الإنسان. وهو ائتلاف جديد من نوعه في بلاد الراين، يصنف بالمقاييس الأوروبية ممثلا لتيارات الوسط، وذا طابع تقدّمي اجتماعيا وسياسيا، مقارنة بحكومة ميركل التي كانت أقرب إلى اليمين العصري. وقد عمد شولتس لتعويض الرمزية القيادية النسائية لميركل بإسناد الحقائق الوزارية السيادية الأهم، الدفاع والخارجية والداخلية، لثلاث وزيرات، إهدان زعيمة "الخضر" أنالينا بيربوك لوزارة الخارجية، أما الدفاع والداخلية فقد أسندت حقيقتاهما لاشتراكيتين ديمقراطيتين، على التوالي كريستين لامبريشت ونانسي فيسر، إضافة إلى وزيرات أخريات في الحكومة. علاوة على أن وزراء حكومته ينتمون إلى جيل زمني أصغر من سن المستشار شولتس نفسه (63 عاما)، بما يجعلها حكومة عصرية ذات طابع شبابي، علما أن 59% من الناخبين ممن هم دون سن الخامسة والعشرين منحوا أصواتهم لأحزاب الائتلاف الجديد.

من المنتظر أن تعرف السياسة الخارجية الألمانية موقفا أكثر دعماً لأوكرانيا التي تتعرض لضغوط الحشد العسكري الروسي على حدودها الشرقية

وسوف تشكل هذه الحكومة سدًا في وجه اليمين الشعبوي (حزب البديل من أجل ألمانيا) الذي تراجع في الانتخابات أخيرا بنسبة 2,3% من المقاعد، وذلك مع التوجه إلى رفع الحد للأجور إلى 12 يورو في الساعة، وتحقيق الاستقرار في إيجارات السكن، والسعي إلى تقليص سن الاقتراع إلى 16 عاما. وإذ يوصف شولتزر وفريقه المؤتلف بأنه من أشد المتحمسين للاتحاد الأوروبي و"سيادة أوروبا"، فمن المنتظر أن تتخذ الحكومة الجديدة موقفا حازما على صعيد الدعم المالي لدول في الاتحاد، للتعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا، وربط ذلك باحترام سيادة القانون، في إشارة ضمنية إلى بلدين على الأقل، بولندا وهنغاريا، وهما بلدان تُلمّهم قياداتهما الحاكمة اليمين الشعبوي في ألمانيا وسواها.

واتساقا مع النزعة الأوروبية (تقضي بحق سائر دول أوروبا بالانضمام في الاتحاد القاري) من المنتظر أن تعرف السياسة الخارجية الألمانية مع زعيمة حزب الخضر، الوزيرة بيربوك، موقفا أكثر دعماً لأوكرانيا التي تتعرض لضغوط الحشد العسكري الروسي على حدودها الشرقية، فيما تبقى مسألة خط الغاز الروسي "نورد ستريم 2" المتّجه إلى أوروبا عبر ألمانيا، مصلحة ألمانية وأوروبية كما هي مصلحة روسية أيضا.. ويُذكر هنا أنه سبق للوزيرة الجديدة أن أعلنت معارضتها وجود هذا الخط ولأسباب بيئية، وهو يتفادى المرور عبر أوكرانيا، بينما يؤيده المستشار شولتزر. ولا شك أن صعود الائتلاف الحاكم الجديد في برلين لن ينال رضى واسعا في موسكو، وبعد نحو عام من صعود الديمقراطيين في واشنطن بقيادة جو بايدن إلى البيت الأبيض. فيما كانت السيدة ميركل تؤدي دوراً أقرب إلى الوسيط بين موسكو وواشنطن، وبين موسكو وبروكسل (مقر الاتحاد الأوروبي)، كما سبق للوزيرة بيربوك أن أعلنت "تفهما" مقاطعة واشنطن الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين فبراير / شباط المقبل، كما دعت، في حملاتها الانتخابية، إلى مقارنة ألمانية أخرى تجاه الأنظمة الاستبدادية، واعتبرت ذلك مسألة أساسية لبلادها، ما ينبئ باستقطاب متزايد على المسرح الدولي، مع تحقيق انسجام أكبر مع إدارة بايدن، واشتداد رياح حرب باردة متجددة يتفادى السياسيون الحاكمون إطلاق هذا الاسم عليها مخافة إثارة شياطين الماضي وأشباهه.

سوف يستأنف المستشار شولتزر السياسة الإيجابية تجاه اللاجئين، ويسعى إلى تحسين ظروف إقامتهم وحل مشكلاتهم العالقة

عدا ذلك، سوف يستأنف المستشار شولتزر السياسة الإيجابية تجاه اللاجئين، ويسعى إلى تحسين ظروف إقامتهم وحل مشكلاتهم العالقة مثل لم شمل العائلات، وقد قال ذلك بصراحة. وفي ذلك رسالة بالغة الأهمية إلى الأطراف الأوروبية، كما هي رسالة إلى الداخل، ترفض ابتزاز اليمين الشعبوي الذي قد يجد في اتباع سياسة أكثر صرامة في التعامل مع جائحة كورونا فرصة لتأليب الجمهور، إذ يُنتظر إيلاء اهتمام أكبر لضبط الأوضاع، يشمل بعض التقييدات. هذا جنبا إلى جنب مع عناية أكبر وأشمل بقضية تغير المناخ، والتوقف على نطاق واسع عن استخدام الفحم، والتوسع في إنتاج السيارات الكهربائية، كي يصل عددها إلى ملايين المركبات، في غضون سنوات قليلة.

وبالنظر إلى مواقف أحزاب الائتلاف الثلاثة من قضايا الشرق الأوسط، وهذه عديدة ومتفرقة، سوف تكون مرتبطة بمعادلات دقيقة تجمع بين مصالح ألمانيا الواسعة الاقتصادية والأمنية، مع اعتماد مفاهيم لحقوق الإنسان والقانون الدولي أشدّ تجانسا مما هي عليه مثلا لدى فرنسا في عهد إيمانويل ماكرون، وهو ما قد ينعكس على الانتخابات الرئاسية الفرنسية في إبريل / نيسان المقبل، وكذلك على موجة الانجراف إلى أقصى اليمين في العالم، بما في ذلك في منطقتنا، بعد أن ارتفعت إشارة قف أمام هذا اليمين في واشنطن وبرلين خلال عام.

جميع حقوق النشر محفوظة 2021

